

تناقضات السياسة الزراعية وأثرها على القطاع الزراعي في الجزائر
منذ اعتماد إصلاحات اللامركزية والتحرير الاقتصادي.

**Agricultural policy contradictions and their impact on the agricultural
sector in Algeria since the adoption of the decentralization reforms
and economic liberalization.**

الدراجي شعوة^{1*}

¹ جامعة الجزائر 03 (الجزائر)، chaoua34@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2022/06/01

تاريخ القبول: 2022/04/23

تاريخ الاستلام: 2022/04/08

ملخص: لقد ظلت السياسة التي الزراعية في الجزائر، منذ إصلاحات نهاية الثمانينات، تعاني من تناقضات عديدة كانت لها آثار سلبية على أداء القطاع ومساهمته في الاقتصاد الوطني. يأتي هذا المقال بهدف إبراز أهم التناقضات المشار إليها والتنبيه إلى ضرورة تصحيحها. اعتمدت الدراسة على كتابات متنوعة تتعلق بالقطاع موضوع البحث وعلى أرقام إحصائية لهيئات رسمية وطنية ودولية. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها عدم صرامة الحكومة بشأن عملية الانتقال إلى نظام اقتصاد السوق وتفعيل آلياته في تخصيص الأراضي الزراعية والموارد المالية الموجهة للقطاع. وتتلخص توصياتها في ضرورة تجاوز هذا الانسداد وتحرير الإمكانات الإنتاجية للبلاد بفتح مجال المنافسة واسعا أمام المستثمرين للحصول على حقوق الامتياز أو حقوق الملكية على الأراضي الزراعية وعلى التمويل اللازم لنشاطاتهم. **كلمات مفتاحية:** سياسة زراعية؛ إصلاحات اقتصادية؛ انتقال إلى نظام السوق؛ تصحيح هيكلية؛ ...
تصنيف JEL : P32.

Abstract:

Algerian agricultural policy has suffered, since the adoption of economic decentralization reforms, from numerous contradictions which have had negative effects on the performance of the sector. This article aims

to highlight the contradictions in question and to underline the need to correct them. The study was based on various writings related to the subject of the research, as well as on statistics published by official bodies. The main result of this study can be summed up in the lack of rigor that characterized the transition led by the government to the market economy system. The recommendations made insist on the need to open up the field of competition to national investors to obtain concession rights on agricultural land and the means of financing they need.

Keywords: Agricultural policy; Economic reforms; Economic transition; Structural adjustment.

Jel Classification Codes: JEL : P32.

1. مقدمة

في ظل الفشل الذي منيت به المحاولات التنموية الوطنية منذ الاستقلال إلى غاية اليوم، فإن مكانة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني تبقى أساسية وأهمية مساهمته بالغة. ذلك لأن التخلف الصناعي المزمّن للبلاد وتبعيتها المستمرة إلى الخارج في هذا المجال يجعلان من القطاع الزراعي ملاذا طبيعيا للرفع من مستوى الإنتاج المحلي وتلبية نسبة هامة من الاحتياجات الغذائية الوطنية وإحلال قدر كبير من الواردات الزراعية والمساهمة أيضا في زيادة الصادرات.

غير أن السياسة الحكومية المتعلقة بالقطاع الزراعي لم تكن في مستوى هذه الأهداف، وظلت تعاني من تناقضات عديدة حدت من نجاحها إلى غاية اليوم. فقد قامت الحكومة منذ نهاية ثمانينات القرن الماضي بإصلاحات حاولت أن تقدّم فيها الاعتبار البراغماتي على الخيار الإيديولوجي إلا أن النتائج المحققة لم تكن في مستوى الإمكانيات الموجودة ولا الموارد المسخرة. لذلك فإن الحاجة لتصحيح وضع القطاع الزراعي بالبلاد تزداد إلحاحا يوما بعد يوم، ولن يتحقق ذلك إلا بالتخلص النهائي من التناقضات التي تخللت السياسة الزراعية الوطنية في المراحل السابقة. ويكون من المهم أن يتم الكشف عن أبرز تلك التناقضات والإشارة إلى آثارها السلبية، حتى يتسنى التخلص منها. ويأتي هذا المقال كمساهمة في هذا الجهد، منطلقا من الإشكالية التالية:

ما هي أهم التناقضات التي تخللت السياسة الزراعية في الجزائر منذ اعتماد إصلاحات اللامركزية والتحرير في نهاية الثمانينات؟ وما هي أبرز الآثار السلبية التي نجمت عن ذلك على مستوى القطاع؟

تناقضات السياسة الزراعية وأثرها على القطاع الزراعي في الجزائر منذ اعتماد إصلاحات اللامركزية والتحرير الاقتصادي. ولإبراز عناصر هذه الإشكالية وتحليلها وتقديم الإجابة عن التساؤل الذي تطرحه، يقتضي الأمر طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي السياسة التي تبنتها تجاه القطاع منذ إصلاحات اللامركزية والتحرير التي قررتها في نهاية الثمانينات؟

2. وما هي أبرز مظاهر التناقض التي لازمت تلك السياسة والآثار التي نجمت عنها؟

3. وما الذي يجب القيام به لتصحيح وضعية القطاع وتثبيته على سكة التوسع والتطوير الإنتاجي؟

ولتوجيه وحصر المجهود البحثي في هذه الدراسة قمنا بوضع الفرضيتين التاليتين.

4. لقد تخللت السياسة الزراعية في الجزائر تناقضات كبيرة منذ التحول إلى اللامركزية والتحرير الاقتصادي، وكان لذلك آثار سلبية كبيرة على وضعية القطاع الزراعي بالبلاد.

5. تعود التناقضات المشار إليها بالأساس إلى عدم صرامة الحكومة بشأن الانتقال إلى صيغة ملائمة لاستغلال الأراضي الزراعية التي تعود ملكيتها للدولة بما يتوافق مع مقتضيات نظام اقتصاد السوق.

وقد تم الاعتماد لإعداد هذه الدراسة على دراسات عامة متعلقة بالاقتصاد الجزائري، ودراسات سابقة عديدة تناولت القطاع الزراعي نفسه، وكذلك على جملة من التقارير والأرقام الإحصائية الصادرة عن هيئات رسمية وطنية ودولية، بالإضافة إلى عدد من النصوص التشريعية التي جاءت حاملة للإصلاحات التي قررتها الحكومة تجاه القطاع المذكور.

أما المنهجية المتبعة، فتمثلت أساسا في عرض أهم العناصر المتعلقة بالموضوع، وخاصة ما يتعلق منها بالسياسة الزراعية التي تم تبنيها من قبل الحكومة في هذا المجال، وتحليل تلك السياسة استنادا إلى الأهداف العامة التي وضعت من أجلها وإلى مقتضيات النظرية الاقتصادية بشكل عام، حيث تم الاعتماد في هذا الصدد على الطريقتين الاستنباطية والاستقرائية، تبعا لطبيعة معطيات الدراسة والحاجة إلى استخلاص النتائج التي يراد التوصل إليها.

بالنسبة إلى تقسيم الدراسة، نشير إلى أنه تم تقسيم الموضوع إلى ثلاثة عناصر رئيسية كما يلي:

6. إصلاحات نهاية الثمانينات الحاملة لصيغة المستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية وما تبعها من إجراءات للانتقال إلى اقتصاد السوق؛

7. الدعم الحكومي الموجه للقطاع الزراعي في إطار برامج الإنفاق العمومي متعددة السنوات

8. تركيز سياسة الحكومة على توفير التمويل للمستثمرات الفلاحية وإهمالها تفعيل قواعد وآليات اقتصاد السوق.

2. إصلاحات نهاية الثمانينات الحاملة لصيغة المستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية وما تبعها من إجراءات للانتقال إلى اقتصاد السوق.

جاءت هذه الإصلاحات في إطار سعي الدولة لتمكين الأعوان الاقتصاديين في القطاع العمومي من الاستقلالية الذاتية وتحليصهم من عراقيل التسيير البيروقراطي التي كانت سائدة في ظل نظام التخطيط المركزي المباشر، ثم أُتبع ذلك بجملة من الإجراءات اقتضاها قرار التخلي عن النظام الاشتراكي نفسه والتحول إلى نظام اقتصاد السوق.

2. 1 المضمون العام للقانون 87-19 وعدم مواكبته لقرار التحول إلى نظام اقتصاد السوق.

يتلخص مضمون القانون 87-19، المتضمن ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأمولاك الوطنية، أساساً، في فك الارتباط بين المزارع الحكومية المتمثلة في المزارع العمومية الاشتراكية السابقة (Ex-DAS) وبين ميزانية الدولة، ودفعها إلى الاعتماد على إمكانياتها الذاتية لتحقيق مداخيلها وضمان بقائها؛ وذلك بتحويل المزارع المذكورة إلى مستثمرات فلاحية جماعية EAC، ومستثمرات فلاحية فردية EAI، ومنح الفلاحين أعضاء المستثمرات حق الاستفادة من غلتها مقابل دفع إتاوة تتحدد من خلال قوانين المالية؛ مع الإبقاء على حق ملكية الدولة للأراضي، وتحويل ملكية الأصول المنقولة إلى المستفيدين، على أن يسددوا قيمتها في آجال محددة. والذي يجب أن نشير إليه في هذا الشأن هو أن القانون 87-19 كان مرتباً له أن ينفذ في إطار الاختيار الاشتراكي السابق، ولكن بنظام تخطيط معدل حملة القانون 88-02. لكن الظروف السياسية والاقتصادية للبلاد عرفت تطوراً فارقاً بعد أحداث أكتوبر 1988، حيث أدى ذلك إلى اعتماد دستور جديد للبلاد في فيفري 1989 جاء خالياً من الإشارة إلى المرجعية الاشتراكية، وفتح المجال للنشاط السياسي أمام مختلف التيارات الموجودة في المجتمع. فتغيرت وجهة الإصلاحات الاقتصادية الوطنية في مطلع التسعينات إلى "الانتقال إلى نظام اقتصاد السوق"، ولم يعد هناك حديث عن أي مخطط تنموي وطني بعد المخطط الخماسي الثاني الذي انتهى في 1989. لكن وبالرغم من كل هذا فإن الحكومة لم تقم، بعد تلخيصها الرسمي من المرجعية الاشتراكية السابقة، بإعادة صياغة إصلاحات 1987 لتتوافق مع مقتضيات المنافسة والاعتبار الفردي الذي يقوم عليه نظام اقتصاد

تناقضات السياسة الزراعية وأثرها على القطاع الزراعي في الجزائر منذ اعتماد إصلاحات اللامركزية والتحرير الاقتصادي. السوق، إذ أبطت على الطابع الجماعي للاستغلال في أغلب المستغلات الفلاحية المنشأة على الأراضي التابعة للدولة.

2. 2 ظروف تنفيذ إصلاحات 1987 وانعكاسات إجراءات التحرير الاقتصادي على القطاع الزراعي خلال الفترة 1989-2001.

ظهرت بموجب تنفيذ القانون 87-19 بالأراضي الفلاحية المملوكة للدولة 22356 مستثمرة فلاحية جماعية و5677 مستثمرة فلاحية فردية، بالإضافة إلى 188 مزرعة نموذجية. وقد كان أغلب المستفيدين يفضلون الاستقلال بمستثمرة فردية، ولم يكونوا راضين بالعمل في المستغلات الجماعية. إذ سرعان ما سرت الخلافات بين أعضاء تلك المستثمرات لأسباب مختلفة، وأدى الأمر في كثير منها إلى تقسيم المستفيدين للأراضي المشتركة بينهم بشكل غير رسمي، وبالتالي إلى تفتيت كيانات المستثمرات الجماعية ذاتها. وبعد تقسيمهم للأراضي فيما بينهم أقام بعضهم علاقات شراكة غير رسمية مع بعض حاملي رؤوس الأموال الخواص من خارج القطاع الزراعي، وبعضهم قام ببيع أصول مستغلاتهم أو تنازل عن حقه كمستفيد لذويه، وبعضهم ترك الأراضي التي آلت إليه دون استغلال. (BENISSAD, 2018, p. 38).

من جهة أخرى فإن التغيرات التي شهدتها المحيط الاقتصادي الوطني اعتبارا من بداية التسعينات، في إطار مسار التحول إلى نظام اقتصاد السوق، عمّدت كثيرا من وضعية المستثمرات الفلاحية الجديدة. فالارتفاع الشديد في أسعار بعض المدخلات الإنتاجية والانخفاض في قيمة الدينار، وارتفاع سعر الفائدة على القروض البنكية، كل ذلك أدى إلى تدهور كبير في وضعياتها المالية. وفي ظل الصعوبات التي صار يواجهها المستفيدون في الحصول على قروض جديدة، لم يجد أغلبهم من حل لسد حاجاتهم التمويلية سوى اللجوء إلى بيع عتادهم الإنتاجي. ولم يستطيعوا شراء عتاد جديد فيما بعد بسبب الارتفاع الشديد في أسعار مختلف الآليات؛ فتراجع مستوى الاستثمارات كثيرا في مختلف المستثمرات، بل وتراجع حتى استخدامها لمواد التخصيب التي اعتادت استخدامها من قبل بسبب الارتفاع الشديد في أسعارها هي الأخرى (BAKRETI, BAKRETI, & SEFFIH, 2019, pp. 789-804).

2. 3 القطاع الخاص واستمرار محدودية إمكانياته الذاتية.

بتحول الدولة إلى نظام اقتصاد السوق في بداية التسعينات صار القطاع الخاص الوطني، بعدما ضمن حقه في البقاء، يطمح في تحقيق مزيد من التوسع والتطور في المستقبل. غير أن الظروف الاقتصادية

الانتقالية التي شهدتها الاقتصاد الوطني في هذه الفترة، ومن أهمها انخفاض قيمة العملة الوطنية وارتفاع أسعار المدخلات الإنتاجية، بالإضافة إلى الاضطرابات الأمنية، أثرت سلبا على وضعية القطاع. كما أن المؤسسات والهيكل الجديدة التي ظهرت بموجب قوانين الاستقلالية الذاتية لم تكن منفتحة كما يجب على كافة الفلاحين الخواص. فقد استمر تأثير الإدارة على التعاونيات والجمعيات المهنية الجديدة، وبدا المحيط الجديد، وخاصة مؤسسات التمويل، منفتحا بالدرجة الأولى على الأشخاص ذوي النفوذ على حساب الكثرة من الفلاحين البسطاء (BENYOUCEF, 2016, pp. 9-31).

فالقِطاع الزراعي الوطني الخاص ليس متجانسا كما هو معروف، حيث يشكل عدد المزارع تقل مساحتها عن 10 هكتار يشكل 70 % من العدد الإجمالي للمزارع، ولا تتوفر نسبة كبيرة من تلك المزارع على عقود ملكية رسمية، كما أنها لم تُقسّم بين وراثتها لعدة أجيال، ما يجعل نصيب الفرد في الملكية الواحدة منها لا يكاد يذكر، ويسقط بالتالي نهائيا اعتباره كمورد إنتاجي محتمل بالنسبة له. أما فئة المزارع الخاصة ذات المساحات الواسعة نسبيا فهي تشمل مزارع ملاك الأراضي التقليديين وكذلك المزارع الواقعة في الأراضي المستصلحة بعد 1983، وهما فئتان تختلف أوضاعهما الخاصة اختلافا يبيّن، سواء من حيث الموقع، بين التل والمناطق السهبية والجنوبية، أو من حيث نمط الاستغلال الذي يميل إلى نمط الاستغلال العائلي في الملكيات التقليدية وإلى نمط الإنتاج الرأسمالي في الملكيات المستصلحة. خلال سنوات التصحيح الهيكلي في عشرية التسعينات، وعلى غرار بقية القطاع، ساءت كثيرا ظروف الاستغلال في كلا الفئتين من المزارع، وذلك بسبب ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج وتدني مستوى الإنتاجية، بالإضافة إلى تقلص الدعم والمرافقة الحكومية بالنسبة للمستثمرين بالمناطق الجنوبية.

هذه الوضعية الصعبة التي مر بها القطاع الزراعي خلال سنوات التسعينات أثرت سلبا على مستوى أدائه؛ ومن المؤشرات التي يمكن أن نوردتها للدلالة على ذلك الرقم الاستدلالي للإنتاج وهو ما نحاول عرضه باختصار في العنصر الموالي.

2. 4 مؤشر الرقم الاستدلالي للإنتاج بالقطاع الزراعي خلال الفترة 1989-2000.

بعد الانطلاق في تنفيذ إصلاحات 1987، لم تعد الأرقام الإحصائية الكلية التي تنشرها المؤسسات الرسمية، تميّز بين القطاعين العام والخاص كما في السابق؛ لذلك فإن الأرقام التي نورها هنا تخص القطاع الزراعي في مجمله. فوفقا للأرقام الصادرة عن الديوان الوطني للإحصاء، فإن تطور الرقم الاستدلالي

تناقضات السياسة الزراعية وأثرها على القطاع الزراعي في الجزائر منذ اعتماد إصلاحات اللامركزية والتحرير الاقتصادي. للإنتاج النباتي والرقم الاستدلالي للإنتاج الحيواني في الفترة 1989-2000 كان كما هو مبين في الجدول التالي.

الجدول رقم (1): تطور مؤشر الرقم الاستدلالي للإنتاج الوطني لمجموع الإنتاج النباتي ومجموع الإنتاج الحيواني في الجزائر بين 1989 و2000. متوسط قاعدة لاسر من 1986 إلى 1995: سعر 1995.

00	99	98	97	96	95	94	93	92	91	90	89	
100,2	124,7	134	88	166,6	112,3	83,6	101,9	129,8	127,4	77,8	97,7	م.ن.*
105,1	130,9	118,1	106,6	107,3	109,8	105,1	110,1	116,7	98,1	102	99,5	م.ح.*

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، بلا تاريخ، حوصلة إحصائية 1962-2011، فصل 7- الفلاحة، ص ص 142-143، موقع ONS، الرابط:

https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH7-AGRICULTURE_Arabe.pdf

تاريخ التصفح: 2022/01/25، الساعة 14:27.

*م. ن. = المؤشر النباتي، *م. ح. = المؤشر الحيواني.

تُظهر أرقام الجدول بصورة عامة تطورا إيجابيا طفيفا في إنتاج القطاع يميل أكثر إلى الاستقرار. فمستوى الرقم الاستدلالي للإنتاج النباتي لسنة 2000 بلغ 100,2 نقطة، وجاء منخفضا عن المستوى الذي تحقق في 1993 بأكثر من نقطة واحدة، ومتجاوزا لما تحقق في 1989 بنقطتين ونصف فقط. هناك بعض السنوات تبدو استثنائية مثل سنة 1996 حيث بلغ المؤشر 166,6 نقطة أو سنة 1998 حيث بلغ 134 نقطة؛ وهناك بالمقابل سنوات أخرى سجل فيها المؤشر انخفاضا قويا مثل سنتي 1990 و1994 حين تدنى إلى 77,8 و83,6 نقطة على التوالي. وتعود هذه التقلبات عادة إلى مستويات التساقط المطري السنوية التي تتغير بشدة في بعض السنوات.

بالنسبة للرقم الاستدلالي للإنتاج الحيواني فيبدو تطوره أكثر رتابة من المؤشر السابق مع ضعف قليل في التزايد. فعلى مدى سنوات الفترة محل الاعتبار كان أقصى ما وصل إليه المؤشر هو 130,9 نقطة خلال سنة 1999، ليعود بعدها مباشرة إلى حدود 105,1 نقطة في سنة 2000. يذكر أن هذا الفرع من الإنتاج الفلاحي يتأثر عادة بمستوى إنتاج الأعلاف من جهة، وبالتالي بمستويات التساقط المطري، وبأسعار المدخلات المستوردة من الخارج من جهة أخرى.

3. الدعم الحكومي الموجه للقطاع الزراعي في إطار برامج الإنفاق العمومي متعددة السنوات المعتمدة منذ 2001.

على إثر عودة أسعار النفط إلى الارتفاع في بداية سنوات العشرية الأولى ألفين، قامت الحكومة بتبني البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية في سنة 2000 وأعقبته ببرامج أخرى مشابهة في إطار ما عرف بسياسة "التجديد الفلاحي والريفي". بالتوازي مع ذلك قامت أيضا باعتماد البرنامج الوطني للإنعاش الاقتصادي في 2001، الذي أتبعته ببرامج أخرى جاءت بعده وكانت أكثر أهمية وضخامة.

3. 1 المضمون العام لبرامج التنمية الفلاحية والريفية الوطنية.

من أبرز أهداف البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية الذي تقرر في بداية العشرية الأولى ألفين، وشكّل قاعدةً للبرامج التي جاءت بعده، نجد: ضمان حسن استخدام الموارد الطبيعية وغيرها من الموارد المتوفرة الأخرى، تحقيق تنمية مستدامة، تكثيف الإنتاج الزراعي وتنويعه، رفع مستوى الأمن الغذائي الوطني، ترويج الصادرات من المنتجات الزراعية، زيادة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة عبر عمليات الاستصلاح وغيرها. وفي سنة 2008 قامت الحكومة بتبني ما عرف بسياسة التجديد الفلاحي والريفي التي مدّت أفقها إلى غاية 2025، وذلك على إثر الأزمة الغذائية الدولية التي حدثت في 2007-2008، حيث أكدت هذه السياسة على ضرورة تحقيق الأمن الغذائي الوطني، وجاءت بترتيبات تهدف إلى دعم النشاط الزراعي وضبط الإنتاج من أجل الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين وضمان مداخيل الفلاحين. من جهة أخرى فقد اعتبر البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية المستثمرة الفلاحية، أو المزرعة، وحدة اقتصادية أساسية، وسعى إلى دعمها ومساعدتها لتخطي صعوبات الاقتراض التي كانت تواجهها والحصول على ما يلزمها من تمويل استثماري، حيث تم الاعتماد لهذا الغرض على "صناديق خاصة، من ذلك مثلا الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وصندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، إلى جانب التأطير التقني متعدد الأشكال" (غربي، 2007-2008، صفحة 111).

3. 2 الأغلفة المالية الإجمالية المخصصة للقطاع الزراعي في إطار برامج الإنفاق العمومي

متعددة السنوات منذ 2001

بالنسبة للأغلفة المالية التي وُجّهت للقطاع الزراعي، في إطار برامج الاستثمارات العمومية الكلية، إضافة إلى البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، نجد أن البرنامج الوطني للإنعاش الاقتصادي، 2001-2004، خصص للقطاع المذكور 55,9 مليار دينار، من ضمن 65,4 مليار التي وُجّهت لدعم كل من الفلاحة والصيد البحري (المجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي، 2001، صفحة 87)؛ أما البرنامج التكميلي لدعم النمو، 2005-2009، فخصص له 300 مليار دينار من ضمن 337,2

تناقضات السياسة الزراعية وأثرها على القطاع الزراعي في الجزائر منذ اعتماد إصلاحات اللامركزية والتحرير الاقتصادي.

وجهت لدعم التنمية الاقتصادية (رئاسة الحكومة، 2005، الصفحات 6-7)؛ وأما البرنامج الخماسي للتنمية، الذي حشد مبلغا إجماليا قدر بـ 21.214 مليار دينار، فخصص 1000 مليار دينار كاملة لدعم الفلاحة والتنمية الريفية، من ضمن 1500 مليار وجهت لما سمي بدعم التنمية الاقتصادية (مجلس الوزراء، 2010). وعلى الرغم من تراجع الإنفاق الحكومي خلال السنوات الأخيرة، بسبب انخفاض أسعار النفط، فإن قطاع الفلاحة والري استفاد عبر قوانين المالية للسنوات 2015 - 2021، من مبالغ مالية معتبرة تعدى مجموعها 880 مليار دينار.

3.3 تطور بعض مؤشرات الأداء الرئيسية للقطاع الزراعي الوطني منذ 2001.

تؤكد مختلف التقارير المتناولة للنشاط الزراعي بالجزائر، خاصة تلك التي تصدرها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، على تحقيق تطور إيجابي كبير في مجالات شتى بالقطاع منذ انطلاق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية. وقد نجم عن تلك الإنجازات تطور ملموس في وضع القطاع الزراعي وفي الحياة الريفية، خاصة في مجال التجهيز والهيكل القاعدية ومرافق الخدمات العمومية المختلفة، بغض النظر عن مدى تناسب ذلك مع حجم النفقات الاستثمارية التي قامت بها الحكومة في هذه الفترة. مع ذلك يكون من المفيد أن نتناول تطور بعض المؤشرات الخاصة بأداء القطاع الزراعي باعتباره قطاعا إنتاجيا تحكمه المحددات الاقتصادية، لأن ذلك سيسمح بمعرفة مدى استفادة القطاع من الدعم الحكومي الذي تلقاه للتحويل إلى قطاع إنتاجي عصري قادر على ضمان بقائه.

3.3.1 تطور مستويات إنتاج المنتجات النباتية الرئيسية.

شهدت مستويات الإنتاج النباتي بالنسبة لكافة المحاصيل تقريبا زيادات كبيرة خلال المواسم 03/02 - 18/17، لكنها بقيت مع ذلك شديدة التقلب في حالة منتجات الحبوب. ويتضح ذلك جليا من خلال أرقام الجدول التالي التي تخص مجموعة من المنتجات الرئيسية من الإنتاج الزراعي الوطني.

الجدول (4): تطور كمية الإنتاج النباتي بالجزائر خلال المواسم الفلاحية من 03/02 إلى 18/17.

الوحدة: ألف قنطار

محصول سنة	الحبوب	البقول الجافة	زراعات الخضار	الزراعات الصناعية	الحمضيات	الزيتون	التمور	فواكه أخرى (بنوة حب)
03/02	42 659, 6	577,4	49 088,6	4 440,4	5 599,3	1 676,2	4 922,1	5 706,5
04/03	40 328,3	580	54 800	5 981,5	6 091,1	4 688	4 426	6 190,6
05/04	35 274,3	471	59 265,5	5 246	6 274	3 164,8	5 162,9	7 732,4

الدراجي شعوة

9 809,8	4 921,8	2 647,3	6 803,4	5 246,9	59 291,4	440,6	40 117,4	06/05
6 907,4	5 269,2	2 089,5	6 894,6	2 688,9	55 242,7	500,8	36 019	07/06
9 226,5	5 527,6	2 540,6	6 973,6	5 288,3	60 681,3	401,7	15 356,6	08/07
10 153,8	6 006,9	4 751,8	8 444,9	3 999,8	72 912,9	642,8	52 531,5	09/08
12 330,6	6 447,4	3 112,5	7 881,1	7 776,9	86 404,4	723,4	40 016,4	10/09
13 821,6	7 248,9	6 107,7	11 067,5	7 237,1	95 692,3	788,1	37 264,7	11/10
12 923	7 894	3 938	10 878	8 759	104 023	843	51 371	12/11
14 766	8 482	5 787	12 049	9 323	118 683	958	49 123	13/12
13 317	9 344	4 829	12 710	11 147	122 977	937	34 352	14/13
14 624	9 904	6 537	13 420	13 299	124 693	874	37 610	15/14
14 738	10 296	6 964	12 032	12 802	130 811	773	34 449	16/15
14 552	10 586	6 845	13 443	12 555	130 203	1 072	34 779	17/16
14 229	10 947	8 608	14 774	15 873	136 571	1 376	60 659	18/17

المصدر:

- الديوان الوطني للإحصاء، (بلا تاريخ)، حوصلة إحصائية 1962-2011، الفلاحة، الفصل 7، ص ص 138-139 الرباط:

https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH7-AGRICULTURE_Arabe.pdf

- الديوان الوطني للإحصاء، (2016) الجزائر بالأرقام نتائج 2013-2015، ص 38، الرباط: https://www.ons.dz/IMG/pdf/aqc_r_2015ed2016ar.pdf

- الديوان الوطني للإحصاء، (2021) الجزائر بالأرقام نتائج 2016-2018، ص 35، الرباط: <https://www.ons.dz/IMG/pdf/aqc2016-2018ed2021-ara.pdf>
تاريخ التصفح: 2022/01/06، الساعة 21:40.

فبالنسبة لإنتاج الحبوب، التي تعتبر منتجا أساسيا واستراتيجيا بالبلاد، فإن الأرقام الصادرة عن الديوان الوطني للإحصاء تشير إلى تحقيق كميات استثنائية خلال المواسم 09/08 و 13/12 و 18/17، بلغت 52531,5 و 49123 و 60659 ألف قنطار، على التوالي. مما يعكس وجود إمكانيات للرفع من إنتاج الحبوب بشكل دائم في المستقبل. ولعل دفع الفلاحين إلى تقليص مساحة الأراضي السباتية التي لا تزال كبيرة مقارنة بالبلدان الأخرى يسهم بشكل ما في تحقيق هذا الهدف... بالنسبة لبقية السنوات تشير إلى أن مستوى الإنتاج بلغ 6 42 659 و 3 40 328,3 ألف قنطار خلال الموسمين 03/02 و 04/03، وانخفض إلى حدود 35000 ألف قنطار على مر المواسم الأربعة

الممتدة من 14/13 إلى 17/16. ويكون عامل المناخ سببا رئيسيا في هذا الانخفاض، لأن زراعات الحبوب بالبلاد تعتمد بشكل أساسي على مياه الأمطار.

أما بالنسبة لإنتاج الخضرة، فإن الأرقام تشير إلى تطور إيجابي هام ومستمر على كافة سنوات الفترة 03/02 - 18/17 تقريبا، إذ ارتفع مستوى الإنتاج من 49 088,6 ألف قنطار في بداية الفترة إلى 136 571 ألف في نهايتها، أي بزيادة تتجاوز 178%. ويعود هذا التزايد بدون شك إلى الاستثمارات التي أنجزها القطاع بدعم من الدولة وإلى التوسع الهام في المساحات المسقية. لكن الربحية التي يتميز بها هذا النشاط عادةً ظلت تشكل عامل تحريك قوي لدى المنتجين الخواص، وذلك منذ أن قامت الدولة بتحرير أسعار منتجات القطاع في بداية الثمانينات.

نفس الملاحظات يمكن تسجيلها بشأن بقية المنتجات النباتية الرئيسية الأخرى، إذ ازداد إنتاجها من بداية الفترة المشار إليها إلى نهايتها، من حوالي ضعف أو أكثر قليلا إلى أربعة أضعاف حسب نوع المنتج. فقد ارتفع إنتاج البقول الجافة من 577,4 إلى 1376 ألف قنطار، وإنتاج الحمضيات من 5599,3 إلى 14774 ألف قنطار، وإنتاج الفواكه الأخرى (ذات النواة) من 5706,5 إلى 14229 ألف قنطار. كما ارتفع إنتاج كل من الزيتون والتمور من 1676,2 إلى 8608 ألف قنطار بالنسبة للأول، ومن 4922,1 إلى 10947 ألف قنطار للأخير. وتعود هذه الزيادات في الإنتاج إلى الدعم الكثيف الذي قدمته الدولة للمنتجين في مختلف المجالات ومنها الدعم الموجه لغرس الأشجار المثمرة وتجديد وتوسعة البساتين.

لكنه يلاحظ من جهة أخرى أن مستوى الإنتاج بالنسبة لكافة المنتجات النباتية تقريبا مآل إلى الاستقرار بشكل واضح خلال الأربع إلى ست سنوات الأخيرة من الفترة محل الاعتبار، وهو تطور يتوافق مع بلوغ الاستثمارات المحققة مستويات مستقرة من المردودية، وواكبه اكتفاء من طرف المنتجين بمتابعة عملية الاستغلال وما يرتبط بها من تصريف وتسويق، خصوصا في حالة المنتجات التي صار عرضها يتجاوز مستوى الطلب أحيانا.

3. 2 تطور مستويات الإنتاج الخاصة بالمنتجات الرئيسية في نشاط تربية الحيوانات.

من أهم منتجات تربية الحيوانات التي يركز عليها النشاط الزراعي الوطني اللحوم الحمراء، اللحوم البيضاء، البيض والحليب. وقد حققت هذه المنتجات زيادات مهمة خلال العشريتين الأخيرتين، حسب الأرقام الصادرة عن الديوان الوطني للإحصاء وعن المنظمة العربية للتنمية الزراعية، كما هو مبين في

الدراجي شعوة

الجدول رقم (5) الموالي. تجدر الإشارة هنا إلى أن وحدات القياس المستخدمة من طرف الديوان الوطني والمنظمة العربية المذكورين فيما يتعلق بمنتجات البويض والحليب جاءت مختلفة، إذ يعتمد الأول على الوحدات الطبيعية وعلى اللتر، في حين تعتمد الثانية على الوزن؛ لكن أرقامهما تبقى متكاملة مع ذلك، لأن العبرة تبقى مرتبطة باتجاه تطور الإنتاج بالدرجة الأولى.

الجدول (5): تطور إنتاج بعض منتجات الرئيسية لنشاط تربية الحيوانات في الجزائر خلال الفترة 2001-2018.

الوحدة: 10⁶ قنطار للحوم

الحليب 10 ⁶ طن	البويض 10 ⁵ طن	اللحوم البيضاء	اللحوم الحمراء	محصول سنة	الحليب 10 ⁹ لتر	البويض 10 ⁹ وحدة	اللحوم البيضاء	اللحوم الحمراء	محصول سنة
				متوسط الفترة 13 - 09	1,63	2,16	2,01	2,59	01
					1,54	3,22	1,50	2,90	02
					1,61	3,30	1,56	3,00	03
					1,91	3,50	1,70	3,20	04
				14	2,09	3,44	1,68	3,01	05
				15	2,24	3,57	1,45	2,98	06
				16	2,18	3,81	2,60	3,20	07
				17	2,21	3,50	3,05	3,15	08
				18	2,39	3,83	2,09	3,46	9
3,64	-	2,84	4,86						
3,89	-	2,93	5,25						
3,58	4,01	5,15	5,37						
3,52	3,94	5,29	5,43						
3,28	3 ;14	5,40	5,29						

Sources :

- Office National des Statistiques, (s. d.), Evolution des produits de l'élevage (2000-2009), site : ONS, lien :

<https://www.ons.dz/IMG/pdf/Elevage-2.pdf> consulté le 10/01/22 à 15H

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2017) الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد 37، موقع: المنظمة العربية

للمتنمية الزراعية، الرابط: <http://www.aoad.org/ASSY37/statbook37Cont.htm>

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2018) الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد 38، موقع: المنظمة

العربية للمتنمية الزراعية، الرابط: <http://www.aoad.org/ASSY38/statbook38Cont.htm>

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2019) الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد 39، موقع: المنظمة العربية

للمتنمية الزراعية، الرابط: <http://www.aoad.org/ASSY39/statbook39Cont.htm>

تاريخ التصفح: 22/01/10 الساعة 16.

تناقضات السياسة الزراعية وأثرها على القطاع الزراعي في الجزائر منذ اعتماد إصلاحات اللامركزية والتحرير الاقتصادي.

فبالنسبة للحوم الحمراء، تظهر الأرقام أن الإنتاج السنوي شهد تزييدا بسيطا بين سنتي 2000 و 2008، حيث انتقل المؤشر من 2,59 مليون قنطار إلى 3,15 مليون، ليرتفع في السنة الموالية مباشرة إلى 3,46 مليون، ثم إلى 4,86 مليون في 2014، وليستمر بعدها في التزايد ولكن بوتيرة ضعيفة حيث تجاوز مستوى 5,25 مليون في 2015 و 5,43 مليون سنة 2017، ثم عاد إلى الانخفاض بعد ذلك إلى 5,29 مليون في 2018. نفس المنحى تقريبا أخذه بدوره إنتاج اللحوم البيضاء، الذي ظل متذبذبا حول معدل قريب من 2 مليون قنطار بين 2000 و 2009، ثم راح يتزايد بعد ذلك حيث ارتفع إلى 2,93 مليون في 2015، ثم إلى 5,15 مليون في 2016، ليتجه بعد ذلك ويستقر نسبيا في مستوى 5,29 و 5,4 مليون قنطار في السنتين الأخيرتين 2017 و 2018 على التوالي. أما إنتاج البيض، فإن وتيرة تزايديه بدت أكثر رتابة وكانت محسوسة منذ بداية الفترة سنة 2000، حيث ارتفعت الكمية المنتجة من $2*10^9$ وحدة في تلك السنة إلى $3,8*10^9$ وحدة في 2009. ثم اتجهت إلى التراجع اعتبارا من 2016 بعدما بلغت $4,01*10^5$ طن، فتناقصت تناقصا طفيفا في السنتين الموالتين مسجلة $3,94*10^5$ و $3,14*10^5$ طن على التوالي. كذلك الأمر أيضا بالنسبة لإنتاج الحليب، حيث سُجل تزايد متواصل تقريبا من 2000 إلى 2009، ارتفعت خلاله الكمية المنتجة من $1,53*10^9$ لتر إلى $2,39*10^9$ لتر، واستمر الإنتاج في التزايد بعد ذلك إلى غاية 2015 حين بلغ $3,89*10^6$ طن، ليعود إلى التراجع قليلا قليلا خلال السنوات 2016، 2017 و 2018، مسجلا $3,58*10^6$ طن ثم $3,52*10^6$ طن ثم $3,28*10^6$ طن على التوالي.

4. تركيز سياسة الحكومة على توفير التمويل للمستثمرات الفلاحية وإهمالها تفعيل قواعد وآليات اقتصاد السوق.

اعتبرت الحكومة أن تدهور حالة التجهيزات والعتاد على مستوى المستثمرات الفلاحية كان بسبب الصعوبات التي واجهتها هذه الأخيرة في الحصول على التمويل الاستثماري البنكي، مما أدى بها إلى وضع جملة من الترتيبات من خلال عدد من الصناديق، في إطار البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية، بغرض تقديم التمويل اللازم وضمان القروض المقدمة لفائدة المستثمرات. وفي ظل التسرع الذي طبع برامج التمويل الحكومية فإن كثيرا من مشاريع الاستثمار المقدمة من قبل الفلاحين للحصول على القروض لم تُدرس بشكل جيد من طرف البنك والصناديق المانحة، وكان من نتائج ذلك أن نسبة جد مرتفعة من القروض المقدمة لم يتم استردادها. فمن أصل 3500 مشروع مُؤَلَّ من طرف الشركة العمومية "سلام"، على سبيل

المثال، نجد أن 3000 منها انتهت إلى فشل تام، بسبب سوء التسيير والفشل في اختيار المستفيدين الجادين (TLEMÇANI, 2008, p. 5). فالمستثمرات الفلاحية وخاصة الجماعية، لم تُخضع في عملها في النهاية بشكل جدي لآلية السوق، سواء في تخصيصها كأراضي فلاحية جيدة الخصوبة، أو في إدارتها الإستراتيجية أو في تسييرها لمواردها المختلفة.

بالنسبة للمستثمرين الحواسب، أصحاب مشاريع استصلاح الأراضي في إطار قانون الامتياز، فقد استفاد هؤلاء من تسهيلات مالية وتقنية كبيرة بهدف تشجيعهم على توسيع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والمساحات المسقية وتطوير الإنتاج وزيادته. وقد استطاع كثير من هؤلاء أن يحققوا نتائج إيجابية على مستوى الاستصلاح أو السقي أو الإنتاج. لكن التوسع الكبير في الدعم الحكومي والضغوط التي فُرضت على الإدارة لتنفيذ البرامج التي قررتها الحكومة في مدد زمنية محددة، وغياب المراقبة الجدية على التنفيذ، كل ذلك أدى إلى تجاوزات كان بالإمكان تفاديها بالاعتماد على آلية السوق. ومن نتائج ذلك التهافت تركُّ مساحات واسعة من الأراضي دون استغلال تجاوزت في الأشهر الأولى من سنة 2020 حسب وزير الفلاحة 0,64 مليون هكتار شرع في استرجاعها حينها (ذهبي، 2020).

بالنسبة للمزارع ذات المساحات الفردية المتوسطة العائدة إلى ملكيات خاصة، فقد استفاد كثير منها هي الأخرى من الدعم الحكومي المقدم خلال سنوات البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية واستطاعت أن تقوم بتجديد وتوسيع أصولها المختلفة من هياكل وعتاد ورؤوس ماشية ودواجن وأشجار. غير أن كثيرا من المستفيدين واجهوا صعوبات كبيرة في مرحلة استغلال أصولهم الجديدة وتعرضوا لإعسار مالي شديد بعدما حل أجل تسديد الديون. ومن هؤلاء منتجو الحليب ذوي العدد القليل من الأبقار الذين استثمروا في هذا النشاط ولم يتمكنوا من تحقيق مداخيل كافية رغم دعم الحكومة للأسعار على مستوى الإنتاج (APS, 2015)، وكذلك أصحاب بساتين أشجار الفاكهة الذين حل أجل تسديد ديونهم قبل بلوغ بساتينهم مرحلة الإثمار، وغيرهم من الفلاحين الذين تحصلوا على قروض معتبرة ولم يحسنوا استثمارها.

من جهة أخرى فإن صيغة المستثمرات الفلاحية وخاصة الجماعية منها لم تكن متوافقة مع نظام اقتصاد السوق، وكان لا بد من تجاوزها إلى صيغة أخرى تكون أكثر انفتاحا على المبادرات الخاصة. لكن الحكومة أبطت على تلك الصيغة لأكثر من عقدين من الزمن، رغم التزدي الكبير الذي آلت إليه وضعية تلك المستثمرات. وفي أوت 2010 جاء القانون رقم 10-03 المحدد لشروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأمولاك الخاصة للدولة، فأعطيَ بموجبه نمط استغلال الأراضي الفلاحية المملوكة للدولة

تناقضات السياسة الزراعية وأثرها على القطاع الزراعي في الجزائر منذ اعتماد إصلاحات اللامركزية والتحرير الاقتصادي.

شكل "الامتياز" الذي يُعرف، حسب المادة 4 منه، بأنه "العقد الذي تمنح بموجبه الدولة شخصا طبيعيا من جنسية جزائرية... حق استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة... بناء على دفتر شروط... لمدة أقصاها أربعون سنة قابلة للتجديد مقابل دفع إتاوة سنوية...". لكن القانون الجديد حصر الحق في الامتياز وفق المادة الخامسة منه في أعضاء المستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية الذين استفادوا من أحكام القانون 87-19، وهو حق شخصي لكل عضو مستفيد، مع بقائه في حالة شيوع بالنسبة للمستثمرة الفلاحية الجماعية. فالقانون 10-03 لا يفتح المجال أمام الفلاحين أو المستثمرين الجزائريين من غير فئة المستفيدين القدامى للحصول على حق الامتياز المشار إليه، وهو يُبقي بالتالي على الوضع الاحتكاري الذي وُضعت فيه سابقا أجود الأراضي الفلاحية بالبلاد والتي ترتب على أكثر من مليوني هكتار. وفتحة مجال الشراكة أمام المستثمرين من الجزائريين ليس إجراء جديا لأنه جعل الشراكة من شأن أصحاب الامتياز الذين لا يملكون الأرض ولا يمكن أن تتوفر فيهم روح المقابلة كفريق يستطيع أن يحظى بثقة شريك خارجي.

فالنمط الجديد الذي تقرر في 2010 لا يختلف في الواقع عن النمط الذي جاء به القانون 87-19. ومما يدل على ذلك حالة الإهمال والفوضى التي آلت إليها كثير من المستثمرات سنوات بعد القانون 10-03، ومن ذلك ما صرح به الأمين العام للاتحاد العام للفلاحين الجزائريين، عن وجود أكثر من 2000 مستثمرة فلاحية جماعية غير مستغلة، (كيموش، 2015) لأسباب تعود معظمها إلى الصيغة الجماعية للاستغلال التي فرضت على الفلاحين المستفيدين. أما المستثمرات التي تقع على هامش المدن الكبرى كالجزائر العاصمة مثلا فلم تسلم من القضم المتواصل وقد فقدت مساحات شاسعة من أراضيها لتستخدم في نشاطات أخرى غير الزراعة (سليمان، 2015).

بالتوازي مع استمرار احتكار الأراضي الجيدة من طرف الدولة لصالح فئة لا تملك المؤهلات الكافية لإدارة وحدات إنتاجية حقيقية، يواجه المستثمرون الخواص أصحاب الأراضي المستصلحة صعوبات كثيرة في إنجاح مشاريعهم المقامة في المناطق الصحراوية وفي الواحات. وكان أجدى أن تُمنح حقوق الامتياز على الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة إلى هؤلاء فيتنافسوا باستثماراتهم الخاصة في المحافظة عليها وتطويرها وإعادة بعث قطاع فلاحي رأسمالي حقيقي بها.

في الختام نعود فنذكر أن القطاع الزراعي في الجزائر حظي باهتمام مستمر من طرف الدولة إلا أنه لم يستطع مع ذلك تحقيق نتائج كافية تضمن للبلاد تغطية نسبة مرضية من احتياجاتها من المنتجات الغذائية والمساهمة في دعم الصادرات. وقد حاولت الحكومة أن ترفع من مستوى أداء القطاع وخاصة منذ نهاية الثمانينات، إلا أنها لم تستطع تصحيح وضعه والدفع به نهائيا في طريق النمو المتواصل والتطور المستمر. وعلى ضوء ما تم عرضه وبيانه أعلاه، يمكننا أن نتبين أن الفرضية الأولى التي وضعت في مستهل الدراسة صحيحة؛ لأن السياسة التي اعتمدها الحكومة تجاه القطاع الزراعي تخللتها بالفعل تناقضات مختلفة وكانت لها آثار سلبية على القطاع لسنوات عديدة. كذلك الشأن بالنسبة للفرضية الثانية التي تفيد بأن الحكومة لم تكن صارمة في إجراءاتها المتخذة من أجل الانتقال إلى نظام اقتصاد السوق، وذلك لأنها لم تسمح بتفعيل آلية السوق في تخصيص أجود الأراضي الزراعية المتمثلة في الأراضي المملوكة للدولة، بالإضافة إلى عدم إخضاع المستثمرات الفلاحية المنشأة لقواعد التسيير الاقتصادي فيما يتعلق بالتأجير أو التمويل أو حتى بتنظيم السوق والأسعار.

وتلخص النتائج التي انتهت إليها الدراسة في ما يلي:

9. اكتفاء إصلاحات 1987 بفك ارتباط المزارع الحكومية بميزانية الدولة وإهمالها لإدارة وتسيير المستثمرات الفلاحية التي أنشئت تبعا لذلك؛

10. اعتمادها على نمط استغلال جماعي للمستثمرات المنشأة على الرغم من العيوب الكثيرة التي ينطوي عليها، وعدم اكتراث الحكومة والمصالح الإدارية ذات العلاقة لما حصل بالمستثمرات من تقسيم غير رسمي للأراضي أو تأجيرها أو إهمالها وعدم استغلالها أو حتى بيعها؛

11. إفراط برامج التنمية الفلاحية والريفية المعتمدة في بداية الألفيات في الاهتمام بالجانب المالي وإهمالها للجوانب المتعلقة بالإدارة والتسيير بالمستغلات، خلافا لما تقضي به قواعد ومبادئ اقتصاد السوق الأولية؛

12. إبقاء إصلاحات 2010 التي جاءت بفكرة الامتياز على نمط الاستغلال الجماعي للمستثمرات، وعلى احتكار الأراضي المملوكة للدولة لفائدة فئة معينة من الفلاحين دون اعتبار للنتائج التي يحققونها من استغلالهم لتلك الأراضي؛

13. تسجيل زيادات كبيرة في إنتاج عديد من المنتجات النباتية والحيوانية بعد فتح باب الإنفاق العمومي في إطار برامج الاستثمار العمومي متعددة السنوات منذ سنة 2001، أعقبها استقرار في بعضها وتراجع في بعضها الآخر لأسباب مختلفة.

أما عن التوصيات والاقتراحات فيبدو أنه من المفيد أن نؤكد على ما يلي:

14. فتح المجال أمام المستثمرين الخواص أصحاب المشاريع الجادة للحصول على حق الامتياز في استغلال الأراضي العائدة للأمولاك الخاصة للدولة لينهضوا بها ويحولوها إلى مزارع واسعة للإنتاج الرأسمالي المتطور، وتبسيط إجراءات بيع الأراضي الفلاحية المملوكة للخواص وإعفائها من كافة الرسوم والتشجيع على إنشاء مزارع خاصة واسعة بما لإنقاذها من الإهمال والمحافظة عليها كمورد إنتاجي دائم؛

15. فتح المجال أمام البنوك الخاصة للتكفل بالتمويل الفلاحي وعدم الاعتماد كلياً على البنوك العمومية في هذا المجال، وفتح مجال المنافسة بين المنتجين لتحسين تمويل المستهلكين وضبط الإنتاج، وتحسين مستويات الأسعار المحددة إدارياً، كأسعار الحبوب، وعدم التردد في جعلها أعلى من المستويات السائدة في الأسواق الدولية، خصوصاً في ظل التدني المستمر لسعر صرف الدينار في السنوات الأخيرة.

قائمة المراجع.

المراجع باللغة العربية.

رسالة دكتوراه.

- فوزية غربي.. الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية. أطروحة دكتوراه دولة في الاقتصاد، فرع اقتصاد، جامعة منتوري، قسنطينة، (2007-2008).

مقال جريدة.

- وهيبة سليمان، المستثمرات الجماعية... أراض جرداء ومواقع بلا عناوين. الشروق اليومي، (02, 09, 2015).

تقارير وبيانات هيئات رسمية.

- المجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني 2001، المجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي، الجزائر، 2001.

- رئاسة الحكومة، البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة، 2009-2005، رئاسة الحكومة، المحرر، 2005.

مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي - بيان مجلس الوزراء ، مجلس الوزراء، (24 05, 2010)-

مواقع إلكترونية.

-الديوان الوطني للإحصاء. (2016). الجزائر بالأرقام، نتائج 2013-2015. تاريخ الاسترداد 06 01, 2022، من

ONS: https://www.ons.dz/IMG/pdf/aqc_r_2015ed2016ar.pdf

-الديوان الوطني للإحصاء. (2021). الجزائر بالأرقام، نتائج 2016-2018. تاريخ الاسترداد 06 01, 2022، من

ONS:

<https://www.ons.dz/IMG/pdf/aqc2016-2018ed2021-ara.pdf>

-الديوان الوطني للإحصاء. (بلا تاريخ). حوصلة إحصائية 1962-2011، الفلاحة، الفصل 7، الرابط: . تاريخ الاسترداد 25

01, 2022، من https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH7-AGRICULTURE_Arabe.pdf ONS:

-المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2019). الكتاب السنوي للإحصاء الزراعية، المجلد 39. تاريخ الاسترداد 10 01, 2022،

من المنظمة العربية للتنمية الزراعية: <http://www.aoad.org/ASSY39/statbook39Cont.htm>

-المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2017). الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد 37، تاريخ الاسترداد 10 01, 2022،

من المنظمة العربية للتنمية الزراعية: <http://www.aoad.org/ASSY37/statbook37Cont.htm>

-المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2018). الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد 38. تاريخ الاسترداد 10 01, 2022،

من المنظمة العربية للإحصاءات الزراعية: <http://www.aoad.org/ASSY38/statbook38Cont.htm>

-ح. ذهبي. (11 03, 2020). وزارة الفلاحة: 195 ألف هكتار عقار فلاحي تخضع حاليا لإجراءات الاسترجاع. تاريخ

الاسترداد 25 01, 2022، من جزايرس: <https://www.djazairress.com/elbilad/305546>

المراجع باللغة الفرنسية.

Ouvrage.

-BENISSAD Hocine, *DE LA TRANSITION ECONOMIQUE: L'EXPERIENCE ALGERIENNE (1988-2018)*, OPU(Alger: OPU, 2018).

Articles de revues.

-BAKRETI, N., BAKRETI, L., & SEFFIH, Secteur agricole Algérien : Analyse, contribution et perspectives (1967-2017), *Revue Internationale des Sciences de Gestion* , V2, N°3, 2019.

-BENYOUCEF, B., Le rôle de l'agriculture dans le développement économique et social. Qu'en est-il de l'Algérie?, *Revue Agriculture* , N° (Spécial) , 1, 2016.

Article de journal.

-TLEMÇANI, S., Des dizaines de milliards de dinars y sont détournés : L'agriculture au creux des scandales financiers. *El Watan*, (2008, 9 30)

Sites web.

-APS. (2015, 05 19). *Filière lait: les éleveurs en difficulté par les prix de l'alimentation de bétail*. Consulté le 01 25, 2022, sur Djazairess:

<https://www.djazairess.com/fr/elwatan/495131>

16. -Office National des Statistiques. (s.d.). *Evolution des produits de l'élevage (2000-2009)*, . Consulté le 01 10, 2022, sur Evolution des produits de l' élevage:

<https://www.ons.dz/IMG/pdf/Elevage-2.pdf>